

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 2012/11/14-12

## مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

### تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير بنودا مختلفة من جدول الأعمال، على النحو التالي:

← سياسة الكشف عن تقارير الرقابة

(WFP/EB.2/2012/4-A/1)

← خطة البرنامج للإدارة (2013-2015)

(WFP/EB.2/2012/5-A/1)

← زيادة أتعاب مراجع الحسابات الخارجي

(WFP/EB.2/2012/5-B/1)

← خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز

2012 إلى يونيو/حزيران 2013

(WFP/EB.2/2012/5-C/1) + Corr.1

← بدل السكن للمدير التنفيذي

(WFP/EB.2/2012/13-A/1)



Distribution: GENERAL

**WFP/EB.2/2012/5(A,B,C)/3**

**WFP/EB.2/2012/4-A/3**

**WFP/EB.2/2012/13-A/3**

5 November 2012

ORIGINAL: ENGLISH



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food  
and  
Agriculture  
Organization  
of  
the  
United  
Nations

Organisation  
des  
Nations  
Unies  
pour  
l'alimentation  
et  
l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones  
Unidas  
para la  
Agricultura  
y la  
Alimentación

# المجلس

## الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة

روما، 3-7 ديسمبر/كانون الأول 2012

تقرير الدورة السادسة والأربعين بعد المائة للجنة المالية  
(29-30 أكتوبر/تشرين الأول 2012)

### موجز

نظرت اللجنة خلال دورتها (الخاصة) السادسة والأربعين بعد المائة في عدد من المسائل المتصلة بالشؤون المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

### الإجراء المقترح اتخاذه من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بأراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

رقم الهاتف: +3906 5705 3719

## تقرير الدورة السادسة والأربعين بعد المائة للجنة المالية روما، 29-30 أكتوبر/تشرين الأول 2012

### مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها السادسة والأربعين بعد المائة.
- 2- وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد Moungui Médi، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
  - السيدة Kristina Gill (أستراليا)
  - السيد Olyntho Vieira (البرازيل)
  - السيد Shobhana K. Pattanayak (الهند)
  - السيد Hideya Yamada (اليابان)
  - السيدة Emma María José Rodríguez Sifuentes (المكسيك)
  - السيد Ronald Elkhuisen (هولندا)
  - السيد فوزي لقجع (المغرب)
  - السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)
  - السيد محمد الطيب الفقي النور (السودان)
  - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:
  - السيد Matthew Worrell عين ليحل محل السيد Travis Power بوصفه ممثل أستراليا للمدة المتبقية من ولايته؛
  - السيدة Kristina Gill عينت لتحل محل السيد Matthew Worrell بوصفها ممثلة أستراليا في هذه الدورة؛
  - السيدة Emma María José Rodríguez Sifuentes عينت لتحل محل سعادة السيد Miguel Ruíz-Cabañas Izquierdo بوصفها ممثلة المكسيك للمدة المتبقية من ولايته؛
  - السيد Alan Romero Zavala عين ليحل محل السيدة Emma María José Rodríguez Sifuentes لجزء من هذه الدورة؛
  - السيدة Elizabeth Petrovski عينت لتحل محل السيدة Karen Johnson بوصفها ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة؛
  - السيد Laurent D. Couliadiati (بوركينافاسو) والسيدة منار صباح محمد الصباح (الكويت) لم يحضرا هذه الدورة.
- 4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:
 

<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/en/>
- 5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة السادسة والأربعين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من الدول الأعضاء التالية:
  - الاتحاد الأوروبي
  - النرويج
  - سويسرا
  - فرنسا

## المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

### سياسة الكشف عن تقارير الرقابة

6- تلقت اللجنة عرضاً موجزاً من المفتش العام للبرنامج بشأن "سياسة الكشف عن تقارير الرقابة". وطلب المجلس التنفيذي للبرنامج، عند موافقته على إطار الرقابة وسياسة الكشف عن تقارير الرقابة خلال دورته السنوية المعقودة في يونيو/حزيران 2011، استعراض مفهوم التفتيش وتحديث سياسة الكشف عن تقارير الرقابة. واشتملت سياسة الكشف عن تقارير الرقابة على أحكام إضافية للكشف عن تقارير التفتيش؛ والكشف عن تقارير مراجعة الحسابات الداخلية والتفتيش على الموقع الشبكي العام؛ والتصريح للمفتش العام بالدخول في اتفاقات رسمية لتقاسم تقارير التحقيق على أساس سري ومتبادل. كما اقترحت السياسة إدخال تعديلات على إجراء تنقيح التقارير أو حجبها بحيث يتخذ المفتش العام قرارات تتعلق بالتنقيح والحجب وفقاً للضمانات المنصوص عليها في سياسات الكشف.

7- وطلبت اللجنة وتلقت توضيحات بشأن النقاط التالية:

- العلاقة بين السياسة المقترحة والسياسات المماثلة للهيئات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة – ستضع السياسة المقترحة البرنامج في صدارة تحقيق الشفافية إلى جانب صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى التي وافقت بالفعل على سياسات مماثلة؛
- فترة الشهر الواحد الفاصلة بين إصدار تقرير ما والكشف العام عن التقرير – ستوفر هذه الفترة للإدارة فرصة اتخاذ إجراءات علاجية؛
- الفرق بين سياسة الكشف عن تقارير التحقيق الحالية والإجراءات المقترحة – سيكون تقرير التحقيق النهائي متاحاً لنظراء المفتش العام على أساس المعاملة بالمثل؛
- كيف سيعرف الممثلون الدائمون ما هي تقارير التحقيق المتاحة للكشف عنها قبل صدور التقرير السنوي للمفتش العام – سيتم إعداد قائمة بالتقارير ومتى ستكون متاحة للكشف عنها؛
- الردود على استفسارات الجمهور بشكل عام – لن يتم تقديم ردود.

8- وأعربت اللجنة كذلك عن أملها في ألا يفرض مكتب الرقابة رقابة ذاتية عقب الكشف العلني عن تقاريره، وهي تنتظر إعداد إجراءات تفصيلية بحيث لا يؤدي توفير المعلومات، من بين جملة أمور، إلى انتهاك امتيازات وحصانات البرنامج. واستعرضت اللجنة مشروع القرار المقدم ودعت المجلس التنفيذي للموافقة على القرار خلال الدورة العادية الثانية.

9- إن اللجنة:

- أعربت عن تقديرها لعرض سياسة الكشف عن تقارير الرقابة كمتابعة لتوصية المجلس التنفيذي لدى موافقته على "إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير" في يونيو/حزيران 2011؛
- رأت أن الشفافية ينبغي أن تسمح أيضاً بالحفاظ على السرية وتترك بعض الحرية للمفتش العام لتنقيح التقرير أو حجبها استناداً إلى الإجراءات المنصوص عليها في السياسة؛
- أقرت بأن فترة الشهر الواحد المقترحة للكشف عن التقارير مبررة للسماح بتصحيح الأخطاء المتعلقة بالوقائع وتنفيذ الإجراءات العلاجية؛
- أبرزت ضرورة أن يكون للممثلين الدائمين سبل الوصول إلى تقارير التحقيق النهائية قبل عرض التقرير السنوي للمفتش العام على المجلس التنفيذي؛
- اقترحت أن يراعي المجلس التنفيذي، عند دراسة هذه السياسة، ضرورة ألا يؤثر الكشف عن التقارير على امتيازات وحصانات البرنامج، من جملة أمور أخرى؛

- **رحبت** بالترتيب المقترح للدخول في اتفاقات رسمية لتقاسم تقارير التحقيق على أساس سري ومتبادل مع نظراء المفتش العام في الدول الأعضاء والمنظمات الدولية العامة مما يضع سياسة البرنامج في صدارة تحقيق الشفافية فيما يتعلق بتقارير الرقابة ضمن منظومة الأمم المتحدة؛
- **أدركت** أن الجمعية العامة تناقش حالياً سياسة مماثلة بشأن الشفافية، وأن من شأن الموافقة على هذه السياسة بالنسبة للبرنامج أن تضيف زخماً لمناقشات الجمعية العامة وتشكل سابقة إيجابية من أجل تقارب السياسات ضمن منظومة الأمم المتحدة؛
- **أشارت** على المجلس التنفيذي بالموافقة على "سياسة الكشف عن تقارير الرقابة" المنقحة.

### خطة البرنامج للإدارة (2013-2015)

10- عرضت الأمانة "خطة البرنامج للإدارة (2013-2015)"، بما فيها ميزانية البرنامج لعام 2013 التي يبلغ مجموعها 5 661 مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ يشمل الاحتياجات التشغيلية البالغة 4 969 مليون دولار أمريكي. ويتضمن اقتراح الميزانية لدمج البرامج والإدارة قيمتها 249.1 مليون دولار أمريكي استناداً إلى توقع دخل محتمل قدره 3 700 مليون دولار أمريكي. كما يشمل الاقتراح استثمارات تكميلية لميزانية دعم البرامج والإدارة قيمتها 20 مليون دولار أمريكي لدعم تنفيذ إطار العمل، و10.0 ملايين دولار أمريكي للمصروفات المتعلقة بالأمن، و0.4 مليون دولار أمريكي لاستكمال نظام إدارة الخزانة، بالإضافة إلى حسابات خاصة وصناديق استثمارية قيمتها 412.9 مليون دولار أمريكي.

11- ورحبت اللجنة بما تضمنه التقرير من تفاصيل إضافية حول عملية تعزيز المنظمة. ورأت اللجنة أيضاً أن من المفيد إدراج معلومات إضافية عن المصروفات ومستويات المساهمات في وثائق خطة الإدارة المقبلة لتحسين المقارنة بالميزانيات السابقة. وقد تم تزويد اللجنة بالمعلومات لتدعيم الجدول ألف-الخامس-1 والجدول الثالث-2 من خطة الإدارة (ويرد هذان الجدولان في الملحق 1 لهذه الوثيقة).

12- وطلبت اللجنة تفاصيل إضافية عن الاستثمارات التكميلية المقترحة البالغة 20 مليون دولار أمريكي والمدرجة في اقتراح ميزانية عام 2013. وأبلغت اللجنة أن هذه الاستثمارات تدعم تنفيذ عملية تعزيز المنظمة، غير أن تفاصيل هذا الاقتراح النهائية لن تكون معروفة إلا بعد إجراء تحليل إضافي لجميع مسارات العمل المحددة التكاليف في إطار العمل واستكمال نتائج عمليات إعادة التكاليف الجارية بما في ذلك تكاليف صفقات إنهاء الخدمة.

13- واستفسرت اللجنة عن كيفية قياس التقدم المحرز في تنفيذ الاعتماد الإضافي بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي من ميزانية دعم البرامج والإدارة. وأبلغت اللجنة أن الأمانة ستقدم تقارير إضافية إلى المجلس التنفيذي بعد أن يتم تحديد الميزانيات الفردية لمسارات عمل إدارة التغيير. كما أبلغت اللجنة أيضاً أنه سيتم تعزيز إطار النتائج الإدارية الحالي بحيث يعكس مؤشرات الحصائل الإضافية في عملية تعزيز المنظمة، وهو ما سيبلغ عنه من خلال تقارير الأداء السنوية في السنوات التالية.

14- وطلبت اللجنة إلى الأمانة أيضاً تزويد المجلس التنفيذي بتفاصيل عن استخدام صناديق إنهاء الخدمة في 2012 و2013.

15- واستفسرت اللجنة عما إذا كانت العملية الحالية لتمويل تكاليف أمن البرنامج باستخدام عائد الفوائد هي عملية ملائمة ومستدامة. وأبلغت اللجنة أن الأمانة أقرت بالشواغل التي تمت أثارها وأنها تعمل مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن والمنظمات الأخرى على تغيير ترتيب تقاسم التكلفة للتمكن من إدخال تكاليف الأمن في صلب عملياتها.

16- واستفسرت اللجنة عن زيادات الموظفين في شعبة المشتريات. وأبلغت اللجنة أن إضافة موظفين في شعبة المشتريات تعود إلى وجوب توفير قدرة إضافية تتعلق بسلامة الأغذية وجودتها، وفق ما أوصى به فريق استعراض ميزانية دعم البرامج والإدارة.

17- وأخذت اللجنة علماً بأن المستوى المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة بنهاية عام 2013 والبالغ 49 مليون دولار أمريكي هو أقل من المستوى المستهدف الذي وافق عليه المجلس التنفيذي والمحدد بأربعة أشهر من النفقات العادية لدعم البرامج والإدارة، أي 83 مليون دولار أمريكي. ورأت اللجنة أن هذه المسألة تخص الحوكمة ويجب على المجلس التنفيذي أن يأخذ موقفاً حيالها. وأبلغت اللجنة أن الأمانة ترصد عن كثب مستوى هذا الحساب من خلال اعتماد نهج حذر يوازن بين الاحتياجات المختلفة تيسيراً لعملية إدارة التغيير في المنظمة والاحتفاظ برصيد كافٍ في حساب التسوية.

18- وطلبت اللجنة معلومات إضافية حول تمويل تقييمات فرادى العمليات (المعروفة باسم تقييمات العمليات). وأبلغت اللجنة أن من المزمع إجراء اثني عشر تقييماً لبلدان بعينها في عام 2013، وهي تقييمات ستمول من تكاليف الدعم المباشرة للمشروعات المعنية. كما أبلغت اللجنة أيضاً أن الأمانة تعتزم زيادة تمويل تقييمات مماثلة للمكاتب القطرية الصغيرة باستخدام الموارد المتعددة الأطراف حيثما لزم الأمر.

19- وأبلغت اللجنة بأن دور مستشار التغذية لن يشمل مسؤولية تقديم الدعم لعمليات البرنامج بشأن مسائل التغذية وهو ما ستضطلع به شعبة ابتكار السياسات والبرامج الجديدة. ونتيجة لذلك، فإن القدرات المهنية في هذا المكتب اقتصرت على منصب واحد بمستوى مدير.

## 20- إن اللجنة:

- **نظرت في خطة الإدارة (2013-2015) ورحبت بالعملية التشاورية حول خطة الإدارة التي أخضعت لأربع مشاورات غير رسمية؛**
- **رحبت بعملية تعزيز المنظمة التي تسعى لتحسين فعالية المنظمة وكفاءتها في بيئة للمساعدة الإنسانية متزايدة التعقيد؛**
- **أوصت بأن يشرع المجلس التنفيذي في مناقشة بشأن مستوى واستخدام حساب التسوية نظراً للشواغل التي أعرب عنها بشأن المستوى المتوقع البالغ 49 مليون دولار أمريكي؛ بعملية تعزيز المنظمة التي تسعى لتحسين فعالية المنظمة وكفاءتها في بيئة للمساعدة الإنسانية متزايدة التعقيد؛**
- **أيدت إعطاء مزيد من السلطة للمكاتب الإقليمية/المكاتب القطرية استناداً إلى النتائج، غير أنها نبهت إلى ضرورة ألا يكون ذلك على حساب الحفاظ على كتلة حرجة في المقر تتكفل بوجود مستوى كافٍ من المساندة؛**
- **أحاطت علماً بالهدف المتوقع لبلوغ 71 مليون مستفيد في عام 2013 عن طريق توزيع ما يربو على 4 ملايين من الأطنان المترية من الأغذية، بتكلفة كلية للاحتياجات المتوقعة قدرها 4 969 مليون دولار أمريكي؛**
- **أخذت علماً بمستوى المساهمات المتوقعة البالغة 3.7 مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى فجوة بين مجموع الاحتياجات التشغيلية وتقديرات المساهمات، ومع ترحيبها بالمعلومات المحدثة حول تحديد الأولويات، فقد دعت الأعضاء إلى البحث عن السبل الممكنة لسد الفجوة مع تقديم المساهمات في أوانها؛**
- **نظرت في طلب الإعفاء من المادة 9-2 من النظام المالي ولاحظت تكرار هذا الطلب. وفي أعقاب مناقشات مطوّلة، أوصت اللجنة بأن تقوم الأمانة بتقديم اقتراح إلى هيئة المكتب للنظر في كيفية تناول هذه المسألة؛**
- **أيدت موافقة المجلس التنفيذي على مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة خلال دورته العادية الثانية.**

## زيادة أتعاب مراجع الحسابات الخارجي

21- ناقشت اللجنة الوثيقة "زيادة أتعاب مراجع الحسابات الخارجي" التي عرضت اقتراح مراجع الحسابات الخارجي بزيادة أتعابه بنسبة 4 في المائة، وينطوي ذلك على زيادة إجمالية قدرها 15 400 دولار أمريكي سنوياً اعتباراً من أبريل/نيسان 2012 فصاعداً. وناقشت اللجنة الاقتراح المدعوم بإحاطة قدمها المراجع الخارجي توضح بالتفصيل زيادة صافية نسبتها 13 في المائة في تكاليف مراجعة الحسابات بما في ذلك بدل الإعاشة اليومي وتكاليف الموظفين ومصاريف السفر إلى روما خلال العامين الماضيين. واستجابة لطلب اللجنة في الحصول على توزيع للأرقام، قدم المراجع الخارجي المزيد من التفاصيل عن الزيادة في إطار مختلف المكونات بالقيم المطلقة.

22- وأشارت اللجنة إلى أن اتفاق مراجع الحسابات الخارجي مع البرنامج ينص بموجب المادة 6(د) على أنه يجوز لمراجع الحسابات الخارجي طلب زيادات محدودة فيما يتعلق بالخدمات التي ستقدم بعد العام الأول من مدة الاتفاق، وذلك نتيجة فروق في تكاليف المراجعة تتعلق بالسفر والموظفين وبدل الإعاشة اليومي، على ألا تتجاوز الزيادة أثناء مدة ولايته نسبة تراكمية تبلغ 8 في المائة من مجموع الأجر السنوي.

23- وطلبت اللجنة وتلقت توضيحات إضافية بشأن العوامل الحالية التي وجهت قرار المراجع الخارجي. وأبلغت اللجنة بأن معدلات بدل الإعاشة اليومي المستعملة هي معدلات الأمم المتحدة التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية، وأن تكاليف السفر جوا المستعملة تتعلق بتذاكر الدرجة الاقتصادية لشركات طيران أوروبية مختلفة، وأن تكاليف الموظفين هي الرواتب وبدلات أعضاء فريق المراجعة الزائر من حكومة الهند ومدير مراجع الحسابات الخارجي في روما، مع تفاصيل الزيادة في مختلف التكاليف في الملحق الإضافي للوثيقة. وطلبت اللجنة وتلقت تأكيدات من مراجع الحسابات الخارجي بأنه لن يطلب زيادة في الأتعاب تزيد عن 8 في المائة على النحو المنصوص عليه في اتفاق مراجع الحسابات الخارجي، إلا في حالة وجود ظروف غير متوقعة وقهرية.

24- واستعرضت اللجنة مشروع القرار المقدم ودعت المجلس التنفيذي للموافقة على القرار خلال الدورة العادية الثانية.

#### 25- إن اللجنة:

- درست بالتفصيل الاقتراح بزيادة أتعاب مراجع الحسابات الخارجي بالصيغة التي قدمها المراقب المالي والمراجع العام للهند؛
- أعربت عن تقديرها لأن الاقتراح قدم بالدعم على النحو الواجب وأنه تدريجي الطابع، وفقا لشروط العقد التي تنص على زيادة بحد أقصى 8 في المائة مقارنة بالنسبة المقترحة والبالغة 4 في المائة؛
- أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على زيادة أتعاب مراجع الحسابات الخارجي اعتبارا من أبريل/نيسان 2012 فصاعدا.

### بدل السكن للمدير التنفيذي

26- ناقشت اللجنة الوثيقة "بدل السكن للمدير التنفيذي" التي عرضت مقترح الأمانة بزيادة في بدل السكن للمدير التنفيذي ليصبح 000 160 يورو سنويا، بما يشمل الخدمات والمرافق. وواصل هذا المقترح الممارسة الجارية لتسديد التكلفة الفعلية المتعلقة بالعقار. واستنادا إلى تقدير المخاطرة الأمنية، يمكن للبرنامج أن يقدم أيضا المعدات الأمنية، والصيانة المتعلقة بها، وهي معدات سيبقي البرنامج مالكا لها.

27- وجرى إبلاغ اللجنة برغبة المدير التنفيذي في أن تقوم هي، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التابعة للأمم المتحدة، باستعراض هذه الوثيقة ضمانا للشفافية الكاملة. وقدمت إحاطة للجنة عن استعراض الأمانة لبدل السكن، بما يتفق مع قرار المجلس التنفيذي 2007/EB.1/17 المؤرخ 22 فبراير/شباط 2007. وجرى إبلاغ اللجنة بأن الأمانة قارنت مؤشر أسعار التجزئة الإيطالي - الذي كان يستخدم سابقا باعتباره المؤشر السنوي المستخدم لتعديل بدل السكن - بمؤشر أسعار السكن والمياه والكهرباء والوقود لدى المعهد الإيطالي للإحصاء. ويشمل هذا المؤشر الأخير اتجاهات الأسعار لإيجارات المساكن العالية القيمة والمنخفضة القيمة. ويبين تحليل شركة عقارية دولية تعمل في روما أن أسعار العقارات العالية القيمة بقيت مستقرة في حين أن أسعار العقارات المنخفضة القيمة شهدت تناقصا. ولذا فإن من المرجح أن يكون مؤشر معهد الإحصاء المعدل لأغراض السكن الدبلوماسي أعلى بنسبة تتراوح بين 7 و10 في المائة خلال فترة الخمس السنوات.

28- وناقشت اللجنة إمكانية أن يفكر المجلس التنفيذي في العمليات المقبلة من أجل تحديد بدل السكن للمدير التنفيذي.

29- وأخذت اللجنة علما بأن بدل السكن المقترح أقل من بدلي السكن لكل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المحدد بمبلغ 180 000 يورو في السنة.

#### 30- إن اللجنة:

- **رحبت** بشفافية العملية وبوضوح المقترح؛
- **درست** المقترح المتعلق ببدل السكن للمدير التنفيذي ووافقت على الحد الأعلى البالغ 160 000 يورو سنويا، بما يشمل الخدمات والمرافق؛
- **أوصت** المجلس التنفيذي بالموافقة على بدل السكن للمدير التنفيذي.

## أية مسائل أخرى

### طرائق عمل لجنة المالية

- 31- قدمت الأمانة إحاطة للجنة عن ثلاثة تغييرات مقترحة في طرائق عمل اللجنة، وهي: إدخال تغيير في المادة 7-1 من النظام المالي بحيث لا يعود مطلوباً أن تجري اللجنة استعراضاً للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي؛ والاتفاق بصورة غير رسمية على تقديم الوثائق المالية الإدارية لدورتي المجلس التنفيذي السنوية والثانية فقط، الأمر الذي يقلل من تواتر دورات لجنة المالية من ثلاث دورات في السنة إلى دورتين في السنة؛ واقتراح قيام لجنة المراجعة، وليس لجنة المالية، باستعراض وثائق الرقابة.
- 32- وجرى إبلاغ اللجنة بأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية طلبت تخفيض عدد الدورات من ثلاث إلى اثنتين سنويا، كما طلبت ألا تستعرض اللجنة الاستشارية إلا الوثائق المالية.
- 33- وأعربت اللجنة مجدداً عن موقفها السابق القائل بأن استعراضها للخطة الاستراتيجية للبرنامج ليس مطلوباً وأعربت عن دعمها للممارسة الحالية التي تأخذ بها الأمانة من حيث تقديم الوثائق المالية الإدارية إلى المجلس التنفيذي في دورتيه السنوية والثانية. وأعربت اللجنة عن تحفظها إزاء قيام لجنة المراجعة باستعراض وثائق الرقابة بدلاً من قيام لجنة المالية بهذا الاستعراض وأكدت على ضرورة مواصلة الممارسة المتبعة بقيام لجنة المالية بالنظر في هذه التقارير.
- 34- وشجعت اللجنة الأمانة على مواءمة مناقشات المقترحات مع لجنة المراجعة ومكتب المجلس التنفيذي، وعلى إبقاء جميع الهيئات على اطلاع. وأشارت اللجنة إلى أن من شأن رأي كتابي من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن يبسر إجراء مناقشة مثمرة حول المقترحات.

### 35- إن اللجنة:

- **أحاطت** علماً بمقترح الأمانة المتعلق بالوثائق التي تقدم إلى اللجنة وإلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية حول المسائل المالية ومسائل الرقابة؛
- **شددت** على ضرورة أن تتلقى اللجنة وثائق كتابية توخياً لإجراء مناقشة أكثر جدوى؛
- **طلبت** إلى رئيس اللجنة المالية أن يناقش هذه المسألة مع رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

## موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والأربعين بعد المائة

- 36- أبلغت اللجنة بأنه من المقرر انعقاد الدورة السابعة والأربعين بعد المائة في روما في الفترة من 5 إلى 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.



## الملحق 1

الاحتياجات التشغيلية والأنشطة الرئيسية حسب الأهداف الاستراتيجية وفئات المشروعات						
الاحتياجات حسب فئة المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)	الأنشطة الرئيسية (النسبة المئوية من الاحتياجات)	النسبة المئوية من مجموع الاحتياجات التشغيلية	مجموع الاحتياجات التشغيلية (بملايين الدولارات الأمريكية)	الهدف الاستراتيجي		
0 919 1 649 135	مشروع إنمائي عملية طوارئ عملية ممتدة عملية خاصة	التوزيع العام للأغذية (81 في المائة) التغذية التكميلية (6 في المائة)	54	2 703	إنقاذ الأرواح وحماية سبل كسب العيش في حالات الطوارئ	الهدف الاستراتيجي 1
137 85 342 6	مشروع إنمائي عملية طوارئ عملية ممتدة عملية خاصة	الغذاء مقابل العمل/إنشاء الأصول (75 في المائة) التوزيع العام للأغذية (19 في المائة)	12	570	منع الجوع الحاد والاستثمار في تدابير الاستعداد للكوارث والتخفيف من حدتها	الهدف الاستراتيجي 2
99 67 757 87	مشروع إنمائي عملية طوارئ عملية ممتدة عملية خاصة	الغذاء مقابل العمل/إنشاء الأصول (33 في المائة) التغذية المدرسية (27 في المائة)	20	1 010	استعادة الحياة وسبل كسب العيش وإعادة بنائها في حالات ما بعد الصراع أو حالات ما بعد الكوارث أو حالات الانتقال	الهدف الاستراتيجي 3
556 0 35 0	مشروع إنمائي عملية طوارئ عملية ممتدة عملية خاصة	التغذية المدرسية (62 في المائة) صحة وتغذية الأم والطفل (12 في المائة)	12	590	الحد من الجوع ونقص التغذية المزمنين	الهدف الاستراتيجي 4
47 3 17 29	مشروع إنمائي عملية طوارئ عملية ممتدة عملية خاصة	زيادة القدرات (100 في المائة)	2	96	تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع بما في ذلك من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية	الهدف الاستراتيجي 5

**الاحتياجات غير المتوقعة التاريخية ومجموع المساهمات، 2012-2004**  
(بملايين الدولارات الأمريكية)

مجموع المساهمات <sup>1</sup>	نسبة الزيادة	برنامج العمل النهائي	الاحتياجات غير المتوقعة	برنامج العمل الأصلي	
5 002	22	5 860	1 076	4 784	فترة السنتين 2005-2004
5 412	4	6 450	252	6 198	فترة السنتين 2007-2006
9 243	103	11 779	5 987	5 792	فترة السنتين 2009-2008
4 129	49	6 848	2 241	4 606	2010
3 597	41	6 111	1 764	4 347	2011
*3 750	27	*6 566	*1 405	5 162	2012
3 127	27	4 548	963	3 585	المتوسط السنوي (باستثناء 2009-2008)

\* تستند الاحتياجات غير المتوقعة وبرنامج العمل النهائي لعام 2012 إلى أرقام منتصف العام، ويستند مجموع مساهمات 2012 إلى التقديرات.

<sup>1</sup> مجموع المساهمات يشمل الصناديق الاستثمارية.

## الملحق 2

### وثائق للعلم

- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة الممتدة من يوليو/تموز 2012 إلى يونيو/حزيران 2013 (الوثيقتان FC 146/INF/2 و FC 146/INF/2 Corr.1)